



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة الثالثة عشر:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

الأجنبي، ويتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين: سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات.

الفروق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية

التخفيض Devaluation	Depreciation الإنخفاض
عملية إرادية ومقصودة تحت ضغط ظروف معينة، وتتم بقرار رسمي من الحكومة لتحقيق أهداف محددة	حركة تلقائية وعفوية، بدون تدخل الحكومة وتحدث نتيجة لتفاعلات العرض مع الطلب علي العملات الأجنبية
تتم بطلب من السلطات النقدية التي تحدد الوقت المناسب للقيام بها	قد تحدث في أي وقت نتيجة لزيادة طلب العملات الأجنبية عن عرضها
تحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	قد تحدث في سوق الصرف الأجنبي ، كما تحدث في اسواق السلع والخدمات المحلية
لا يمكن القيام بها إلا في اقتصاد يبيع للسلطات النقدية التدخل في سوق الصرف الأجنبي لتعديل سعر الصرف في الاتجاه المرغوب وحسب النظام المتبع	تحدث في اقتصاد حر، يتيح لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي يحقق الاستقرار في ظل أسعار الصرف العائمة
التخفيض يكون في حدود معينة	الانخفاض ليس له حدود معينة
التخفيض يقابله ارتفاع في قيمة العملة بعد تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	الانخفاض يقابله زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض من العملات الأجنبية بعد تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
تعديل سعر الصرف يكون مؤقت ووقائي بحسب ما تقرره السلطات النقدية	تعديل سعر الصرف يكون مستمراً نتيجة للتغيرات المستمرة في قوى العرض والطلب
التخفيض يعني رفع سعر صرف العملة الأجنبية أمام المحلية	الإنخفاض يعني الرفع أو الإرتفاع بسعر صرف العملة الأجنبية أمام المحلية

وعادة ما يهدف تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها إلي علاج العجز في ميزان المدفوعات ، وإلي زيادة دخول بعض الفئات المنتجة عن طريق تسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الأجنبية ، أو حماية بعض الصناعات المحلية . ويتوقف نجاح سياسة التخفيض على قيمة معامل المرونة السعرية للطلب الذي له تأثير مباشر، عندما يكون مرتفعاً ، على معدل النشاط الاقتصادي إذ يؤدي إلى زيادة الدخل في حين يؤثر

سلبا على حجم المديونية الخارجية . ويؤثر التخفيض على الواردات وبالتالي التأثير على تكاليف الإنتاج واتجاه سلوك الوحدات الاقتصادية التي تستند في قراراتها على وضعيات سعر الصرف إلى التعجيل برفع أسعار منتجاتها في السوق المحلية ولكن بأقل حدة من حركة أسعار الصرف . وهناك وسائل أخرى بديلة لتخفيض قيمة العملة مثل التدخل المباشر وغير مباشر سواء عن طريق شراء أو بيع العملة أو عن طريق تغيير سعر الفائدة، كذلك اللجوء إلى الرقابة على الصرف أو نظام الحصص الذي يعتبر من السياسات الفاعلة في إحداث آثار مباشرة على أسعار الصرف وبالتالي تحقيق أهداف السياسة المستهدفة.

7-8 ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة (سنة) يسجل فيه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغيرها من دول العالم، ويخضع الميزان لنظام القيد المزدوج المحاسبي بحيث إن كل معاملة مسجلة في الميزان تقيد في قيدتين اثنتين متساويتين أحدهما دائن وإشارته موجبة من الناحية الحسابية والآخر مدين وإشارته سالبة، وبهذا يتحقق التوازن الحسابي للميزان . هذا التوازن لا يعبر عن التوازن الاقتصادي للدولة المعنية، فقد تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات ويتم تعويض هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج أو استخدام الاحتياطات النقدية، وقد تحقق الدولة فائضاً في ميزان المدفوعات وتتصرف في الفائض عن طريق استثماره في الخارج وزيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية.

وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول الحساب الجاري ويشتمل على:

1. الميزان التجاري ويحتوي على الصادرات والواردات السلعية.
2. الصادرات والواردات من الخدمات وتحويلات القطاع الخاص والحكومي.

أما القسم الثاني فهو حركة رأس المال والاحتياطي ويوضح حركة الأصول المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل والتغير في الاحتياطي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات أو الزيادة التي تحدث في الاحتياطي نتيجة الفائض الذي يتحقق في ميزان المدفوعات، ويحتوي الميزان أيضاً على بند السهو والخطأ وهو بند تلجأ إليه الدول نتيجة عدم الدقة في حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين دول العالم الأخرى، وهذا البند (السهو والخطأ) هو الذي يعمل على توازن الميزان.

وتتم عملية التبادل الدولي طبقاً لعملات الدول التي تختلف عن بعضها البعض ، ومن ثم تخضع لأسعار التبادل بين العملات، بموجب ما يعرف بسعر الصرف.

7-8-1 التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

يعرف الإختلال في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية ، والخلل يعني حدوث عجز أو فائض ، فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تزيد المعاملات التلقائية المدينة علي المعاملات التلقائية الدائنة ، وبالتالي تتم التسوية بالفارق بينهما من خلال بنود أسفل الخط (عمليات المقاصة أو التسوية) مثل: السحب من الأرصدة الدولية وحركة القروض وتصدير وإستيراد الذهب ، أما الفائض فيظهر في حالة العكس . وقد يكون الإختلال مؤقتاً كما يكون دائماً بحسب السبب المؤدي له . ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

أ-تطور أرصدة الذهب والنقد الأجنبي في البنك المركزي للدولة ، حيث يؤدي الفائض في الميزان إلي حدوث فائض منها

ب-مقياس ميزان المدفوعات الأساسي ، حيث يتحدد الإختلال هنا في التفاوت بين إيرادات ونفقات الدولة علي صعيد الموازين الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات الأساسي (التجاري-الخدمات-المعاملات الرأسمالية)

ج-مقياس السيولة الخارجية ، حيث يتحدد الإختلال من التغيرات في الاحتياطات الرسمية للدولة

في ميزان المعاملات الرسمية

د-مقياس العمليات التلقائية ، حيث يتحدد بجميع العمليات العامة والخاصة التي تحدث بغض

النظر عن وضع ميزان المدفوعات ولكن بدافع الربح والتجارة ، وتعرف ببند فوق الخط

(العمليات التلقائية أو المستقلة) ، مثل الصادرات والواردات السلعية .

وهناك أسباب أخرى مثل: التقييم الخاطئ لسعر الصرف ، أسباب هيكلية مثل إنخفاض مرونة الطلب

الخارجي علي الصادرات السلعية للدولة ، والتقلبات الإقتصادية ، والظروف الطارئة .

7-8-2 تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات

أولاً: الطرق التاريخية (الأساسية)

1- التصحيح عن طريق آليات السوق : ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة عاصرها النظام النقدي

الدولي منذ القدم ، وبالتالي فقد لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر، وهي على ثلاثة

أشكال :

2- التصحيح عن طريقة آلية الأسعار (النظرية التقليدية) : ويستند هذا التصحيح علي قاعدة الذهب

والتي تبني على شروط أساسية هي:

أ- ثبات أسعار الصرف

ب- الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في الدولة

ت- مرونة الأسعار والأجور

وتتلخص هذه الطريقة أولاً ، بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من و إلى الدولة مع حالة توازن ميزان

المدفوعات . ففي حالة حدوث فائض في الميزان تدخل كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها

زيادة في عرض النقود في التداول، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من وجهة نظر الأجانب ، وثانياً ، فهو الإرتفاع في واردات الدولة من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود لتوازن إلى ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة وجود عجز .

3- التصحيح عن طريق سعر الصرف

إستخدم هذا التصحيح في المرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، ومن أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقييدها من قبل السلطات النقدية ، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للإحتفاظ بأرصدة نقدية دولية .

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة معينة عادة ما تحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف تخاطر بعرض عملتها في الأسواق الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذه ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية . مما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات الدولة وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداتها وتستمر ، هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس .

4- التصحيح عن طريق التأثير علي الدخل (النظرية الكينزية) :

وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي حالة ميزان المدفوعات ، وتقوم على عدة شروط مثل :

أ- ثبات سعر الصرف

ب- جمود الأسعار

ت- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل (عن

طريق مضاعف الإنفاق).

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج المحلي ، وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

علاوة على ذلك تستطيع سلطات الدولة استخدام السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عرض النقود والذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما يؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظراً لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال . من هنا سوف يتحسن ميزان المدفوعات باستخدام السيولة النقدية للحيلولة دون ظهور حالة عدم التوازن الاقتصادي سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات سياسات اللاستقرار.

ثانياً: المداخل الحديثة

1-مدخل المرونات

تعتمد الطريقة الكينزية و الكلاسيكية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات علي تخفيض سعر الصرف علي أمل أن يكون الطلب علي الصادرات وكذلك الطلب علي الواردات لهما مرونة سعرية كبيرة (مجموعهما أكبر من الواحد الصحيح) ، فلقد وصف هذا المدخل بالمدخل التفاضلي نظراً لقيامه علي هذه الفرضية ، والتي يمكن علي ضوءها أن يتحقق زيادة في صافي الصادرات بنسبة أكبر من نسبة إنخفاض سعر الصرف.

ولهذا الغرض استخدم منهج المرونات Elasticity Approach في التأثير على المركز التجاري للدولة المعنية من خلال زيادة الصادرات و بالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه و من ثم على حالة ميزان المدفوعات. أضف إلي ذلك فقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن هناك أسباب أخرى تعوق طريقة المرونات من تحقيق الأهداف المتوخاة منها ، مثل :

1) إن آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة مثل القدرة الاستيعابية للهيكل الإقتصادي (درجة توظيف موارده) حيث ان لكل من هذه الازواض آثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات .

2) أظهر شرط مارشال- ليرنر أن محددات الشرط الضروري التي تحقق النتيجة المطلوبة من جراء

تخفيض قيمة العملة لأي دولة هي :

أ) مدي تجانس كل من الصادرات على حدى و الواردات على حدى .

ب) إستقرار سوق الصرف الأجنبي .

ج) التوظيف الكامل للموارد الإقتصادية.

د) ان تكون مرونة العرض السعرية للصادرات لانهاية أي أن يكون منحني الصادرات خطأ موازياً

للمحور الأفقي وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات عندما يتغير حجمها، و قد اعتمد الشرط

المذكور على معادلة رئيسية تفيد بأن مجموع مرونتي الطلب السعرية على صادرات الدولة η_{xe}

و الطلب على وارداتها η_{qe} لابد من ان تكون أكبر من الواحد الصحيح . والتي يمكن كتابتها

كمايلي :

$$\eta_{xe} - \eta_{qe} - 1 > 0 \Rightarrow \eta_{xe} - \eta_{qe} > 1$$

$$\eta_{xe} + |\eta_{qe}| > 1$$

أو بالصيغة العامة التالية:

$$\Delta BF = V_{fx} \frac{ex(nx - 1)}{(ex + nx)} + V_{fm} \frac{nm(em + 1)}{(nm + em)} > 0$$

حيث أن :

ΔBF = التغير في الميزان التجاري

V_{fx} = قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية

V_{fm} = قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية

ex = مرونة عرض الصادرات المحلية على افتراض أنها نهائية

em = مرونة عرض الواردات الاجنبية

nx = مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات

nm = مرونة الطلب المحلي على الواردات

توضح العلاقة الرياضية السابقة أن المرونات تمثل الحلقات الرئيسية التي تحكم آلية تخفيض سعر صرف

العملة وأثرها في الميزان التجاري على حسب إفتراضات شرط (مارشال - ليرنر)

وبالرغم من أهمية التحليلات التي قدمها الكلاسيك من خلال هذا المدخل إلا أن ثمة إنتقادات يمكن

توجيهها إليه ، ومن أهمها ما يلي :

- الاستناد علي نظرية كمية النقود التي لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة
- إهماله لحركات الذهب و العملات الأجنبية و رؤوس الأموال التي تحدث لأسباب أخرى

تختلف عن تغيرات ميزان المدفوعات فقط

- لم يوضح هذا المدخل إمكانية تغير الدخل ، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر على ميزان المدفوعات إلا في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الدولة
 - يفترض نجاح البنك المركزي في توجهاته بشكل متوافق مع الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية ، لكنه في الواقع قد لا يتمكن من ذلك .
- إن صلاحية هذا المدخل مرهونة بشرط إرتفاع مرونة الأسعار المحلية ايضاً ، و قد كان هذا ممكناً فقط قبل الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت الشروط الضرورية لتشغيل نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب ممكنة . أما بعد تلك الحرب و في وقتنا الحاضر ، فمرونة الأسعار أصبحت مقيدة بوجود احتكارات متعددة الأشكال و كذلك بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و حتى إذا كانت الأسعار مرنة ، فهذا غير كاف حتي تعيد التغيرات في الأسعار التوازن المرغوب إلى ميزان المدفوعات بل يجب أن يكون الطلب الخارجي على الصادرات المحلية و الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مرناً لتحدث التغيرات في الأسعار الداخلية التعديلات الكفيلة بإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .
- أضف إلي ذلك أن هناك بعض من الشروط يصعب توافرها خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية، حيث يكون العرض الكلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما يتسبب في عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار والطلب، والمساهمة في زيادة إنتاج السلع والخدمات للقيام بتنمية جانب الصادرات وترشيد الواردات، كما أن فرضية العجز الطفيف في موازين مدفوعات الدول النامية لا ينطبق عليها، بسبب تبنيها لبرامج تقصد تنمية اقتصادها تتطلب تسريع وتيرتها بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج . وهذا ما يجعل تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينتج عنه بالضرورة تحسن في موازين مدفوعات الدول النامية .

2- مدخل الاستيعاب

حسب مفهوم الإمتصاص (الاستيعاب) أو (Absorption Approach) يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية أو (الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين (فيما عدا السلطات النقدية) . وبمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لإقتصاد ما ، ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الإمتصاص Absorption Approach يبين الفرق بين ماينتجه المجتمع ومايستوعبه من هذا الإنتاج ، وبهذا المفهوم فالعجز في الميزان يعني أن الإنفاق القومي يزيد عن الدخل القومي ، والعكس صحيح في حالة الفائض ، أي أن الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي .

لذلك فإن هذا المدخل يركز على الحقيقة القائلة بأن اختلالات الحساب الجاري يمكن أن تعتبر فرقاً بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي (الاستيعاب) ، وذلك بحسب المعادلات التالية:

$$Y = C + I + G + X - Z$$

$$B = X - Z$$

$$A = C + I + G$$

$$B = Y - A$$

حيث إن :

Current Account B : حالة الحساب الجاري

Exports X_g : قيمة الصادرات

Imports Z : قيمة الواردات

National Product Y : الناتج القومي

Absorption A : الامتصاص أو الاستيعاب أو الإنفاق المحلي الإجمالي

وتعد معرفة الكيفية التي يؤثر فيها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل والإقتصاد مسألة حاسمة بالنسبة لمدخل الامتصاص .

فلقد عرف البروفيسور ألكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب الفعال من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي للنموذج المفتوح على العالم الخارجي فأخذ الصورة التالية :

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستيعاب} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

و طبقا لهذه المعادلة فإن حالة ميزان المدفوعات (x-m) سوف تعتمد على الدخل و الطاقة الاستيعابية.

$$\text{أي أن :} \quad \text{الصادرات} - \text{الواردات} = \text{الدخل القومي} - \text{الاستيعاب}$$

$$X - Z = Y - (C + I + G)$$

$$X - Z = Y - D$$

و من الصورة الاخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي مع أهمية مدي ارتباط ذلك بمستوى التوظيف والتشغيل ، والمستوي العام للأسعار .

ففي حالة التوظيف الكامل وعند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي ذلك إلى انخفاض في أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب و بالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات ، لأن الإقتصاد في حالة توظيف كامل،

لذلك يصعب زيادة الصادرات عن طريق زيادة الانتاج وتحفيز العاملين من بقية القطاعات و هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الإرتفاع في تكاليف الإنتاج و بالتالي إرتفاع معدلات التضخم المحلية، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة. ما يعني إن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة من التوظيف الكامل لا يؤدي إلى زيادة

حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها.

أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية ، وهكذا سوف يتحسن وضع ميزان المدفوعات وعودة التوازن إليه.

فإختلال ميزان المدفوعات يمكن أن يكون راجعا إلى عوامل نقدية ،ايضاً، مثل :
سوء إدارة النقود والائتمان، كما يمكن أن يكون راجعا إلى عوامل حقيقية (أي المتعلقة بالهيكل الاقتصادي مثل الإنتاج) ولكن طبيعة الاختلال تبقى دائما نقدية .

فالطريقة التي يمكن من خلالها التوفيق بين أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن الداخلي (التشغيل الكامل) في ذات الوقت الذي يتحقق فيه التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) هي إما بسياسة تخفيض الإنفاق أو بسياسة تحويل الإنفاق إلى المنتجات المحلية بدلاً من المنتجات الأجنبية ليزيد الدخل .
أي تحقيق الشرط :

$$\Delta(X-Z)=\Delta Y-\Delta D$$

من كل ما سبق نستنتج أن تخفيض قيمة العملة للتخلص من العجز في ميزان المدفوعات يعتمد علي توافر شرطين في آن واحد ، وهما زيادة الدخل ، وتخفيض الإنفاق .

3- المدخل النقدي

إن الأساس النظري للمدخل النقدي هو التأكيد على إن ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية ، وإن الاختلال الذي يحدث فيه هو إختلال في الأرصدة النقدية وليس في تدفقاتها . وعلى هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات التكيف بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود ، وإن المدخل النقدي (الحديث)

لميزان المدفوعات هو متماثل لمدخل الاستيعاب السابق ذكره ، لكنه يتوسع ليقدّم تفسيراً شاملاً عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلاً من الإقتصاد على الحساب الجاري كما هو في مدخل الاستيعاب .

هذا التوسع لا يسمح للتعامل بميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والطلب عليها ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تؤثر علي تداول العملة المحلية للدولة. وعلى هذا الأساس يركز المدخل النقدي دون غيره من المداخل الأخرى علي العلاقة القائمة بين إختلال سوق النقود المحلية من جهة ، وإختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري (السلع المتداولة علي الأخص) من جهة أخرى .

ويفترض هذا المدخل أن دالة الطلب علي النقود هي دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، وأن الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها علي الأجل الطويل (مثل أن النقود مستودع للقيمة) ؛ كما أن عرض النقود متغير خارجي متكون من جزء محلي وآخر أجنبي ، ويتعرض لرقابة كاملة من السلطات النقدية ، وبالتالي لا يؤثر علي المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد (تحقيقاً لمبدأ حيادية النقود) .

أما اهم الفرضيات الأخرى لهذا النموذج فهي كما يلي:

- ثبات اسعار الصرف في الدولة.
- التوازن في العمالة المتاحة في الإقتصاد لفترة طويلة.
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد.
- تقارب مستوى الاسعار وسعر الفائدة المحلية مع المستوى العالمي في المدى البعيد نسبة للإستعاضة الكبيرة في المرونة بين السلع في حركة التجارة العالمية والتحركات الكبيرة في رؤوس الاموال التي من ضمنها.

- وأخيراً فإن التغيرات في عرض النقود تأتي نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطيات النقدية لعملة الدولة والذي قد لا يصاحبه أي تحييد (Sterilization) من قبل السلطات النقدية.

ومعادلات النموذج هي كما يلي :

$$X_g = A - Y + B \dots\dots\dots (1)$$

$$X_g = \text{الطلب على السلع (القطاع التجاري)}$$

$$A = \text{الإنفاق الكلي}$$

$$Y = \text{الدخل النقدي}$$

$$B = \text{الفائض في ميزان المدفوعات}$$

$$X_g = B - X_m \dots\dots\dots (2)$$

$$X_m = \text{الطلب على النقود}$$

$$X_g = 0 \quad , \quad B = X_m \quad \text{حيث إن:}$$

بمعنى أن الفائض في ميزان المدفوعات = الفائض في الطلب على النقود

وأيضاً فإن العجز في ميزان المدفوعات = الفائض في عرض النقود

$$X_m = kY - N \quad \text{كما أن:}$$

حيث أن kY تمثل مستوى الاحتياطيات النقدية لعملة الدولة ، و N تمثل القاعدة النقدية لعرض النقود

(وهي النقود القانونية) ، لذلك فإن الطلب على النقود يتحدد بالفرق بين مستوي هذه الإحتياطيات والقاعدة

النقدية لعرض النقود . وعلى افتراض أن السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن فإن الاختلال في

سوق النقود بين الطلب على النقود والمعرض منها بسبب الاختلالات في السوق المحلية للسلع (القطاع

التجاري) يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الاحتفاظ بها ، مما يؤدي الى تقليل الإنفاق ، ومن ثم انخفاض مستوى الطلب على السلع فيتولد فائض في المعروض من هذه السلع ، يقابله نشوء فائض في عرض النقود والذي يعني ضمناً تناقص الرغبة لدى الأفراد في الاحتفاظ بالنقود ، وبالتالي زيادة الإنفاق والذي يحدث زيادة في الطلب على السلع . وبما إن هذه السلع تدخل في نطاق التبادل الدولي فإن تبادلها يؤدي الى إيجاد حلقة ربط بين هذه الاختلالات النقدية وميزان المدفوعات لأن معالجة هذه الاختلالات سوف تتم على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات ، أي زيادة أو انخفاض الاحتياطات النقدية لعملة الدولة مثل الذهب والعملات الأجنبية الصعبة في هذا الميزان . حيث يتوقف نجاح السلطات النقدية في تحقيق كل ذلك علي درجة نجاحها في تطهير عرض النقود من آثار تغيرات أسعار صرف عملتها مع عملات الدول الأخرى .

وفي إطار هذا المدخل النقدي ، فإن مستوى الاحتياطات النقدية لعملة الدولة يعتبر المتغير الوحيد الذي يمكن التأثير عليه عن طريق الزيادة في عرض النقود ، وذلك بإفتراض تحقق التوازن في سوق السلع علي المدى البعيد ، إضافة الى اعتبار ان سعر الفائدة معروف ، وأن الطلب على النقود مستقر . وبالنظر الى توسعة النموذج ليجتوي علي اكثر من بند واحد للأصول (وهو النقود) كما أشرنا اعلاه في المعادلة (2) ، وبتطوير هذه المعادلة بإضافة الطلب على السندات (X_b) كأصل ثان ، نحصل علي المعادلة التالية :-

$$X_g - B + X_m + X_b = 0 \quad \dots\dots\dots (3)$$

وبافتراض ان $X_g = X_m = 0$ فإن $B = X_b$ والذي يعني ان الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي الى زيادة الطلب على السندات أيضاً ، وبأن العجز في ميزان الدفعوات يؤدي الى زيادة العرض من السندات. وفي هذه الحالة فان الفائض في ميزان المدفوعات يتطلب خروج رؤوس الاموال (Capital

(outflows) وبالتالي عدم الحاجة الى تخفيض مستوى الاحتياطيات النقدية لعملة الدولة، وعدم حدوث أي تغيرات في الارصدة النقدية.

من النموذج السابق يظهر لنا ما يلي:

- أن رصيد ميزان المدفوعات لابد من ان يتعادل مع صافي الاحتياطيات النقدية الدولية، وبما أن الاحتياطيات النقدية هي دالة في الطلب على النقود وعرضها، لذلك يمكن القول أن رصيد الميزان يتوقف أيضا على عرض وطلب النقود؛
 - في حالة وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أن التغير في صافي الاحتياطيات النقدية لعملة الدولة سوف يكون سالباً وتكون نتيجة ذلك أن يصبح رصيد ميزان المدفوعات سالباً؛
 - أما إذا كان عرض النقود أقل من الطلب عليها، يعني ذلك أن التغير في صافي الاحتياطيات النقدية لعملة الدولة سوف يكون موجباً، وبالتالي يكون رصيد ميزان المدفوعات موجباً ايضاً .
- وفي حالة ما إذا كان عرض النقود مساوياً للطلب عليها فتكون النتيجة هي أن رصيد الميزان يكون صفراً، وتستخدم هذه القواعد في معالجة اختلال ميزان المدفوعات على النحو التالي: في حالة العجز يكون لازماً على البنك المركزي التقليل من حجم النقود المعروضة إلى الدرجة التي ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل نمو الطلب عليها، ونتيجة لذلك تصبح الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد أقل من المستويات المرغوب الاحتفاظ بها، فيؤدي هذا إلى اختلال السوق النقدية بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأفراد المقيمين، وهذا ما يجعل هؤلاء الأشخاص يلجئون إلى سحب ما لديهم من أرصدة نقدية بالخارج ، إضافة إلى قيامهم ببيع السلع المحلية والأصول المالية إلى غير المقيمين، مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والأصول المالية من الخارج، والنتيجة النهائية هي زيادة الصادرات من السلع وإنخفاض واردات السلع ، الأمر الذي يؤدي إلى تسوية العجز .

أما في حالة الفائض فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية، بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى أعلى مما يرغبون ، أمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة من أرصدتهم النقدية على شراء السلع الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الزيادة في الكتلة النقدية المعروضة في السوق، وتكون نتيجة ذلك زيادة الواردات واتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن.

4- التصحيح عن طريق تدخل الحكومة

تلجأ الحكومات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات ، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني والإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني.

أ- إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني

1) بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

2) بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

3) استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة لترشيد الواردات بمثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية ، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4) استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

ب- إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني

- 1) اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ...إلخ.
- 2) بيع جزء من الاحتياطي من الذهب إلى الخارج.
- 3) بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

7-9 إشتقاق منحنى توازن ميزان المدفوعات

يمثل منحنى توازن ميزان المدفوعات (BP) توليفات مختلفة لسعر الفائدة والدخل القومي بحيث أن كل نقطة واقعة عليه تمثل توازناً من توازنات ميزان المدفوعات BOP في سوق الصرف الأجنبي . وهو يفسر الحالة التي يكون عليها كل من ميزان الحساب الجاري AC وميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل CAP ، حيث يتألف الحساب الجاري من ميزان تبادل السلع (أي الميزان التجاري)، ومن ميزان تبادل الخدمات كالسياحة والسفر والتأمين والشحن والنقل والخدمات الحكومية والمالية والخدمات الأخرى، ومن ميزان الدخل الناجم عن تعويضات العاملين أو الاستثمار.

$$\begin{aligned}\text{Current account} &= \text{Balance of trade} \\ &+ \text{Net factor income from abroad} \\ &+ \text{Net unilateral transfers from abroad}\end{aligned}$$

ويتم حساب الدخل أساساً من الدخل من الاستثمارات dividends والفائدة على الائتمان ودفعات الضرائب الأجنبية. أما التحويلات أحادية الجانب Unilateral transfers فهي عادة ما تتم بين أطراف خاصة. ويتم حساب رأس المال CAP من الحساب الرأسمالي والمالي للاستثمارات المباشرة ك شراء معامل أو عقارات،

أو غير مباشرة ك شراء سندات أو أسهم وكذلك القروض الطويلة أو القصيرة الأجل . وتجدر الإشارة إلي انه طول هذا المنحني تكون $AC = CAP$ أما عن يمينه فتكون $AC > CAP$ ، وعن يساره تكون

$$AC < CAP$$

فإذا كان مجموع الإيرادات فيهما مساوياً لمجموع المدفوعات كان ميزان المدفوعات في حالة توازن . ويتم تكوين دالته رياضياً وكتابتها بالشكل التالي:

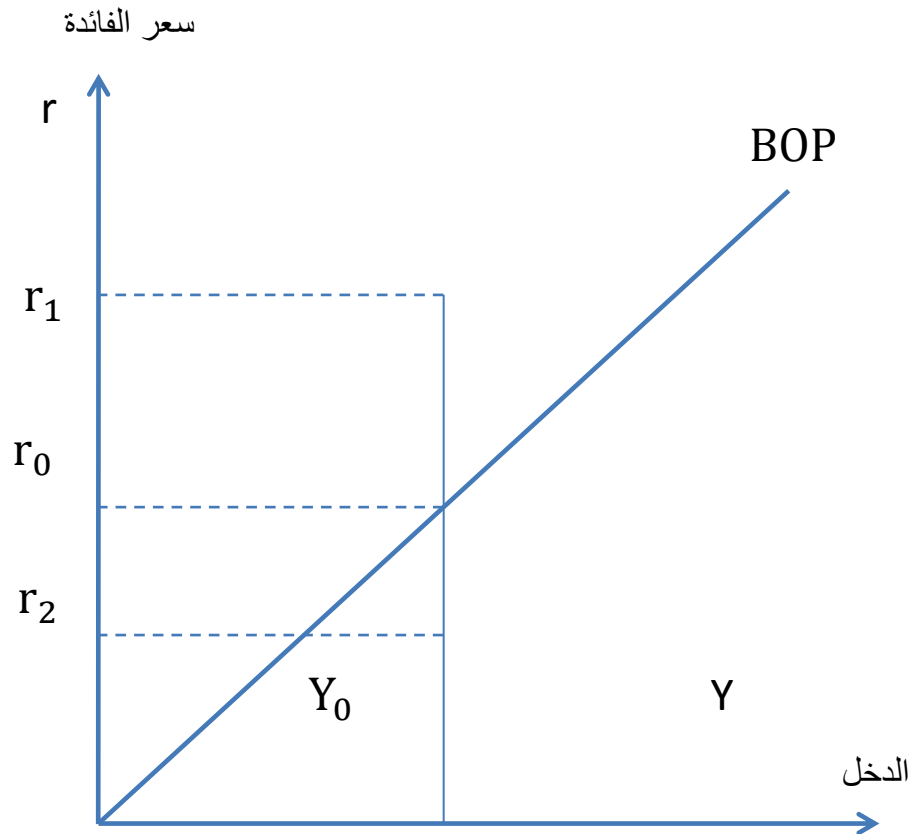
$$BOP = X(e) - Z(Y, e) + KA(r)$$

$$X(e) = \text{الصادرات دالة طردية في سعر الصرف}$$

$$Z(Y, e) = \text{الواردات تتناسب طردياً مع الدخل وعكسياً مع سعر الصرف}$$

$$KA(r) = \text{تدفق رأس المال دالة طردية في سعر الفائدة المحلية}$$

ومن خلال الشكل التالي ²³ :



شكل رقم (7-1) منحنى توازن ميزان المدفوعات

يلاحظ ان منحنى توازن ميزان المدفوعات ميله موجب ، ويعكس توازناً بين تدفق رأس المال CAP وميزان الحساب الجاري AC ، فهو يتكون من توليفات من الدخل القومي وأسعار الفائدة التي تتحقق بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي عند مستوي من الدخل قدره (Y_0) وسعر فائدة (r_0) . وفي حالة إرتفاع سعر الفائدة إلي (r_1) مع بقاء الدخل عند مستوي (Y_0) سيكون هناك فائض في ميزان المدفوعات نتيجة لعدم تغير الواردات ، كما أن تدفق رأس المال يكون أكبر من مستوي التوازن ، وهذا

²³ # د. علي توفيق الصادق - د. محمد حسني محمد - د. نبيل عبد الوهاب لطيفة ، سلسلا وإدارة أسعار الصرف ، صندوق النقد العربي ، العدد الثالث 1997
مايكل أبيدجمان ، مصدر سابق ، ص 496 - 497